صراع المكوّن العسكري مع نفسه

حمّور زيادة

1

عقب ختام المؤتمر السنوي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في نوفمبر/ تشرين الثاني، وجّه صحافي اتهاماً للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بالفشل في إيقاف حرب السودان. أزعج الاتهام غوتيريس، فقال بشكل صريح إن جنرالات السودان عرقلوا الانتقال الديمقراطي في البلاد، وأطاحوا الحكومة المدنية في انقلاب أكتوبر/ تشرين الأول (2021)، ثم ضحّوا بمصالح شعبهم من أجل صراع على السلطة. ورفض الأمين العام تحميل مسؤولية استمرار الحرب للمنظمة الدولية أو الاتحاد الأفريقي، ووصفها بشكلها الصحيح، صراع جنرالات على السلطة، مضحّين لأجل ذلك بمصالح شعبهم!

2

منذ اللحظة الأولى لصعود المكوّن العسكري السوداني إلى مسرح الأحداث السياسية، مع تنحية الرئيس السابق عمر البشير، بدا واضحاً أنه لا نيّة لديه لترك الحكم، فبدأ سلسلة تفاوض طويلة مع القوى المدنية، انتهت بعدم التنازل عن السلطة رغم مطالب الشارع، وكانما مذبحة فض الاعتصامات في عدة مدن سودانية لم تحدث. تشبث المكوّن العسكري بالسلطة، وقبل تحت الضغط بعملية شراكة لم تكن لديه نيّة الوفاء بها. سريعاً، بدأ الجنرالان، عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو (حميدتي)، الهجوم على القوى المدنية. بل تعجب الفريق أول حميدتي، في أحد خطاباته، من صعود قوى الحرية والتغيير على حساب قوى سياسية أخرى يقول إنها هي التي كانت تعمل من أجل «التغيير». ولّما سمى تلك القوى كانت الأحزاب التي دعمت نظام البشير وأيّدته حتى لحظة سقوطه! بينما لم يسمع قائد «الدعم السريع»، حسب زعمه، عن سائر السياسيين الذين طلّوا معارضين لنظام البشير 30 عاماً. المفارقة أن القوى التي دعمت البشير، واعتبرها قائد الميليشيا وقتها صاحبة «التغيير» الذي سرقته «الحرية والتغيير»، وحاول حشدها في تفاوض فاشل مع بعثة الأمم المتحدة ومبعوث الاتحاد الأفريقي في فندق روتانا، كما مثّل اعتصامها أمام القصر الجمهوري لإطاحة حكومة عبد الله حمدوك، تقف هذه القوى ضده اليوم وفي صفّ الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان.

3

بعد 11 شهراً من الحرب، تبدو الصورة واضحة. لا كما تحاول تنسيقيّة القوى الديمقراطية والمدنية (تقدّم) برئاسة رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك أن تصوّرها وسوسة الإسلاميين وفلول النظام السابق التي جرّت الجنرالَيْن إلى فخّ الحرب! ولا كما يحاول الجيش تصويرها أنها معركة الكرامة ضد متمرّد مغامر، مدعوم من الخارج! ولا هي معركة استعادة الديمقراطية كما يحاول «الدعم السريع» أن يقنع الناس بلا جدوى. إنها حربٌ على السلطة بين حلفاء عسكريين ظلّوا يعملون بتصميم لإيقاف عملية الانتقال الديمقراطي، حتى وصلوا إلى مرحلة ما ظنّوه الجائزة الكبرى. لحظة النصر التي يطيح فيها أحدهما الآخر لينفرد بالسلطة.

4

ظلّ سؤال من أطلق الرصاصة الأولى صباح السبت 15 إبريل/ نيسان 2023 يتكرّر كل فترة. وينتهي بإجابات تمثل مواقف أصحابها من الحرب، فالجيش يزعم أن «الدعم السريع» بادر بتنفيذ انقلاب عسكري، فشل فتحوّل إلى حرب. ويزعم «الدعم السريع» أن الجيش هاجم قواته قبل ساعات من اللقاء المرتقب بين البرهان وحميدتي لنزع فتيل الأزمة. بينما يرى بعض قيادات «تقدّم» أن خلايا إسلامية داخل الجيش والأمن قامت بالهجوم الأول الذي حرّك كرة الثلج، ووضع الحرب وأطرافها في المسار الحالي. ولا واحدة من هذه الإجابات، إن صحّت، تبرئ الجنرالات من الطمع في كرسي السلطة، لأن ما حدث في 15 إبريل لم ينبُت من فراغ. إنما هو ثمرة ما بدأ في إبريل 2019، ثم تكرّس في أكتوبر/ تشرين الأول 2021 عندما استولى الجنرالان البرهان وحميدتي على السلطة.

أشباح التهجير وصومولة القطاع

محمود الريماوي

رغم أن الحرب الوحشية على غزّة لم تضع أوزارها بعد، مع استمرار القصف اليومي، وتتالي التهديدات من بنيامين نتنياهو ووزير حربه يوآف غالانت باجتياح رفح، وقد انضمّ إليهما الوسطي المزعوم بني غانتس، رغم ذلك، ومع أن الأولوية في هذه الظروف تكمن في فرض وقف إطلاق النار، وتكثيف دخول المساعدات إلى القطاع، إلا أن بعضاً من ملامح «اليوم التالي» بدأت تلوح في الأفق وحتى على الأرض، في سباق مع الزمن لترجمة مقولة «الغد يبدأ اليوم». وليست فكرة إقامة ميناء بحري بعيداً عن السيناريوهات المُراد تطبيقها على القطاع، إذ من شأن إنشاء هذا الميناء أن يجعل البحر منفذاً شبه وحيد للقطاع في مقبل الأيام، وبما يحدّ من فرص تشغيل معبر رفح شبه المشلول حالياً. وواقع الحال يخبرنا أن فكرة الميناء اقترحها نتنياهو على الرئيس جو بايدن، وأن يطرح مترّفع الحرب الوحشية هذه الفكرة، فلن يكون رائده في هذا سوى أن تتساوق فكرته هذه أو مشروعه هذا مع أهداف حربه بتدمير جميع مظاهر الحياة ومواردها في القطاع، والسماح بعدئذٍ بنمط حياة وإدارة أحوال يتمتع فيها المحتل بفُرص السيطرة المباشرة على شرايين الحياة الاقتصادية وضمن أجندة إخضاع مبرمجة تستند إلى تداعيات البطش الحربي الشامل. وقد سبق لباسر عرفات أن سعى، أواسط التسعينيات، إلى إنشاء ميناء في غزّة، وكذلك إنشاء مطار، وأحبط الاحتلال المشروعيْن في المهد وبمعرفة الحليف الأميركي ورضاه. يريد نتنياهو، ومعه حكومته العنصرية ومجلس حربه الفاشي، البرهنة على أن أهل غزة لن ينعموا بالقدر اليسير من فرص الحياة مستقبلاً إلا عبر منافذ ووسائط إسرائيلية وبالتنسيق الكامل أو الجزئي مع واشنطن، ومن خلال إدارة محلية ترضى عنها تل أبيب وتحت رقابة هذه الأخيرة.

وفيما ظلّ معبر رفح منفذاً لدخول الأفراد وخروجهم، لا يحتاج المرء إلى خيال واسع كي يضع في الحسبان الاحتمال المرجّح بجعل الميناء نافذة للهجرة والتهجير، مع افتقاد أسباب الحياة للغالبية الغالبة من أبناء القطاع. وفي ظرف ممتدّ لن يتوقّف فيه المعتدي عن اقتراف مزيد من اعتداءاته، حتى لو جرى التوصل إلى هدنة أسابيع أو أشهر. ويسترعي الانتباه أن واشنطن لا تعرض أي تصوّر لتشغيل الميناء باستثناء أن شركة خاصة سوف تتولى في البدء أعمال المناولة، وأن الميناء سيكون مؤقتاً، مع التفاقل المتعمّد عن إسناد أي دور للطرف الدولي الموثوق، وهو الأمم المتحدة ووهيئاتها ووكالاتها، وحتى مع استبعاد السلطة الفلسطينية التي تزعم واشنطن أنها ترغب في رؤيتها تدير القطاع وتحكمه. وهكذا، ينشط مشروع الميناء الذي بُدئ به بالتوازي مع مواصلة حرب نتنياهو . بايدن، بما يجعل منه مشروعاً في خدمة أهداف الحرب، أو على الأقل لا يتعارض معها، وعلى الأرجح لن ينعموا بالقدر اليسير من فرص الحياة مستقبلاً إلا عبر منافذ ووسائط إسرائيلية وبالتنسيق الكامل مع أهداف تلك الحرب التدميرية، وللردّ عليه، لا بد من عمل جبار متكامل وخلّاق، بعضُه تطوّعي، لتسهيل حياة أبناء القطاع.

الملمح الآخر الذي لا يقل أهمية لتشكيل صورة اليوم التالي ما ذكرته مصادر إسرائيلية أن مخابرات السلطة الفلسطينية «بدأت بناء قوة في جنوب الضفة» ومع أخذ هذا التسريب بالقدر اللازم من الحذر والاحتراز نظراً إلى هوّية من قام بالتسريب، علاوة على أن بؤس أوضاع النازحين واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية بغير توقّف، لا يوفران فرصة لنشاط مثل هذا محفوفٍ بالمخاطر وغير قابل للاحتفاظ به قيد الكتمان، على أن الاحتلال يرغب حقاً في وجود أمني محدود ووظيفي للسلطة، ولكن بغير وجود سياسي لها، وهو ما عبّر عنه زعيم المعارضة يئير لبيد، الذي لا يقلّ تطرّفاً وعنصرية عن نتنياهو. وكان من اللافت أنه بعد مضي يومين على نشر الخبر، لم تعقّب مصادر السلطة عليه، ولكان الخبر

> لا بديل مستقبلاً عن وجود السلطة الفلسطينية المعترف بها دولياً في غزّة، ولا بديل أمام السلطة غير أن تتشبث بمحدّدات الوفاق الوطني

يتعلق بمسألة هامشية و«روتينية»، وهو ما يثير الشكوك بالفعل، بل وينشر جواً من التطيّر عما يجرى حيكه في غرف مظلمة هنا وهناك. وإول المحاذير وأخطرها تهيئة الأجواء لنشوب نزاع أهلي في هذا الظرف الأليم والحرج، بما يمثل خدمة مجانية للاحتلال إذا صحّ وجود هذا السيناريو الأمني. وقد تزامن هذا التطوّر مع نشر تقارير صحافية مسهبة عن مسيرة السلطة ونزع أية صفة وطنية عنها، وتصويرها أنها بقضّها وقضيضها، ومن «ساسها إلى رأسها»، مجرّد أداة للاحتلال، علماً أن السلطة تضمّ في إهابها عدة أحزاب وفصائل وطنية، بما يفاقم من مخاطر نزاع أهلي مُبكر وانتحاري قد يؤدّي، لا سمح الله، إلى صومالة القطاع، وبدفع من الاحتلال وتغذية منه في المقام الأول، وربما بدفع من أطراف خارجية أيضاً.

والفيصل في التعامل مع هذه التحدّيات التمسك بقراءة صحيحة تفيد بأن الكل الفلسطيني مستهدف، وأن الخطر الداهم يحيق بالشعب والأرض أولاً وقبل المنظمات والفصائل، وأن الظرف الحالي يتطلب التمسّك بالوحدة الوطنية قولاً وفعلاً، أياً كانت الخلافات والاختلافات، وهو ما تم التلاقي بشأنه في لقاء موسكو أواخر الشهر الماضي (فبراير/ آذار)، الذي وسادته أجواء إيجابية كما أجمع على ذلك المشاركون فيه. ورغم أن الاجتماع لم يُتوّج بخطة عمل، إلا أنه بات مفهوماً أن ثمة التقاء واسعاً على تشكيل حكومة وفاق وطني، حتى لو كانت حكومة خبراء (تكنوقراط)، وإذا قُيّض لهذه الحكومة غير الفصائلية أن ترى النور، فلن تكون أمامها مهامّ جسيمة في التعامل مع الآثار عقبةً جدّيةً أمام المعسكر الغربي بقيادة واشنطن الذي يريد أن تبقى له حصّة الأسد في مختلف مجالات القوّة والثروة. هكذا توقّعت قيادات «الناتو» أن الحرب ستكون نزهة قصيرة، فإذا بالمؤشّرات تؤكّد خلاف ذلك. يقرّ عديد الخبراء الأوروبيين بأن كل الأهداف التي وضعها حلف الناتو فشلت، وأن حساباته سقطت في الماء. أصبح بوتين أقوى مما كان. لم تتراجع القوة الروسية التي حاول الغرب أن يدمّرها، وإنما على العكس من ذلك تعزّزت هذه القوة، خصوصاً على الصعيدين العسكري والاقتصادي. وبدا الجميع يتأكّدون من أن «الناتو» لم يعد قادراً على مواصلة الحرب، وخصوصاً أن أميركا اقتنعت بأنه لا جدوى من الاستمرار في تمويل هذه المعركة الخاسرة. وهو ما من شأنه أن يضع الحكومات الأوروبية في مأزق تاريخيّ قد يكون غير مسبوق. تشنّ الحرب الثانية إسرائيل ضد غزّة. في البداية، هبّ قادة أوروبا للاصطفاف مرّة أخرى وراء دولة الاحتلال، وتوجّه عديدون منهم نحو تل أبيب لتقديم الدعم والمساندة للحكومة الأكثر يمينية وغباء وإجراما في تاريخ إسرائيل. وكلما بالغت الحكومة الصهيونية في قتل المدنيين وتدمير غزّة، وارتكاب مجازر لم يشهد العالم مثيلاً لها، كلما ازدادت، في المقابل، الحكومات الغربية انكشافاً أمام شعوبها، وتبيّن زيف ما تدّعيه من ديمقراطيةٍ ودفاع عن حقوق الإنسان وتعلق بالقانون الإنساني وحقوق النساء والطفل وغيرها من المبادئ السامية. هكذا عرّضت هذه الحكومات نفسها لنقدٍ متزايدٍ من عدد من مثقفيها والصادقين من نخبها. من هؤلاء الأوروبيين النزهاء نقف عند مثالين: الأول رجل دين محترم توفّي منذ سنوات. من يتذكّر الأب لابي بيار، ذلك الزاهد الفرنسي المقاوم الذي اعترف، بشجاعته المعهودة، قائلاً: «نحن مثلّم الكاثوليك الذين ارتكبوا المحرقة ضد اليهود، بعدها جعلنا المسلمين يدفعون ثمنها، رغم أنه لا يوجد أي مسلم شارك في تلك الجريمة، وخدعنا الفلسطينيين عندما قلنا لهم، بكل خبث، أن يبتعدوا عن أرضهم بضعة أشهر وسنعيدها إليهم، ثم كذبنا عليهم. توفي هذا العجوز الذي دافع عن الفقراء إلى آخر لحظة من حياته، قبل أن يشهد الإبادة الجماعية التي يتعرّض لها الفلسطينيون في غزّة على أيدي الصهاينة الغزاة.

أما المثال الآخر فهو لسياسي يتعرّض حالياً لهجوم كاسح من التيار الصهيوني، هو دومينيك دي فيليان، الذي شغل منصب وزير أول في فرنسا. قال: الحلّ الوحيد لوضع حدٍّ لهذا العنف تحقيق العدالة، والعدالة تتم من خلال فتح المجال لحلّ سياسيٍّ للفلسطينيين قائم على خطّة حقيقية لسلام يعطي لهم الحقّ في أرض تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى جانب قطاع غزّة ... وعندما سألّته الصحافية: هل تقصد التخلّي عن كل المستوطنات؟ أجاب بكل ثقة من دون تردّد أمام السؤال الفخ: عندما غادرنا الجزائر كان هناك حوالي مليون فرنسي، والآن يوجد خمسمائة ألف إسرائيلي يسيطرون على الضفة ومائتا ألف في القدس الشرقية. هؤلاء يجب أن يغادروا تلك الأراضي. هكذا التاريخ وذلك ثمن الأمن. يزداد الوعي بالحقيقة ويتسع في صفوف النزهاء بكامل الدول الغربية. وهو ما يؤكّد أن الغرب في أزمة، وأن هذه الأزمة في توسّع دائم. ولكل أزمة نهاية مهما طالت. العالم مُقدمٌ على مرحلة جديدة سيُعاد خلالها ترتيب الأوضاع بناء على منظومةٍ مختلفة.

كاريكاتير

كيفل كارتونز

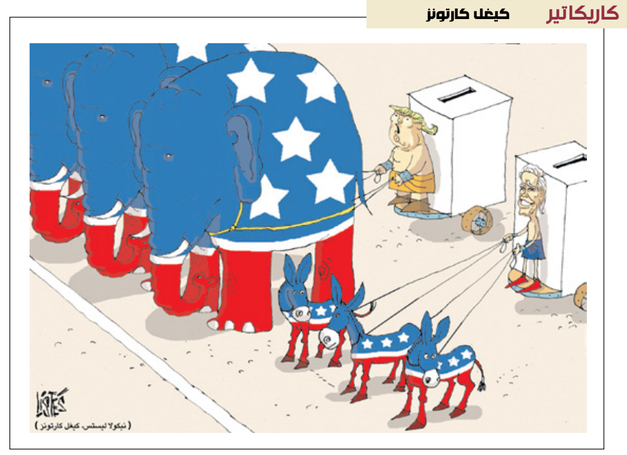

عن حلم الثورة السورية في 13 عاماً

عمر كوش

انقضت ثلاثة عشر عاماً على اندلاع ثورة السوريين، ولم تكتمل، أو بالأحرى لم تتحقّق وعودها في الخلاص من نظام الأسد الاستبدادي، وفي تجسيد حلم سوريين كثيرين في العيش بكرامة، وبناء سورية أخرى، تقوم على التداول السلمي للسلطة، ودولة القانون، والمواطنة المتساوية، والعدالة الاجتماعية، واحترام وصيانة حقوق الناس بمختلف أطيافهم الدينية والإثنية، فقد أجهض الحلم، وبقيت الآمال معلّقة إلى أجل آخر، حيث ما تزال فكرة الثورة تسكن وعي ناشطين سوريين كثيرين، وبما يحولها إلى فكرة حيّة، باحتلالها حيزاً من وعيهم وتفكيرهم، وتنتظر تحقّق كينونتها حين تأتي لحظة الإمكان والتجسّد على التربة السورية.

بالابتعاد عن النفعية السياسية، والنظر إلى ثورة السوريين بوصفها حلماً لا يزال ينتظر التجسيد، يحتاج السؤال عن الكيفية التي أفضت إلى قيام الثورة مساحات واسعة من التفكير، وبطاول ما قام به مشاة الثورة، شباناً وشابّات، وحجم ما قدّمه عموم السوريين من تضحيات طبعت حراكهم الاحتجاجي بطابعها المميز، بوصفه احتجاجاً ورفضاً من جماعات واسعة من السوريين، العاديين والمهمّشين، على عقود مديدة من الاستبداد المقيم في بلادهم وامتهان كرامة الناس فيها، وعلى الأزمة الاجتماعية المقيمة، والاستعباد والاستبعاد والإقصاء والتمييز في كل شيء. وقد انفجر ذلك كله في لحظة الثورة، للتعبير عن مدى احتقان كتلة تلك الشعبية الهائلة، المأزومة والقلقة، كتلة تم تجيير أي تعبير سياسي لها في ظل النظام الأسدي، الإرهابي والمافيوي، يمكنه أن يفتح لها في الفضاء أفقاً، ويمنح مشاركتها في الحياة العامة معنىً وجدوى.

دفع سوريون كثر أثماناً باهظة في حراكهم الاحتجاجي، ودفعوها كذلك جرّاء معاناتهم، بعد إجهاض ثورتهم، من تسلّط قوى الأمر الواقع، بمن فيها نظام الأسد، وتجسّد ذلك في تضحيات بالأرواح وبالأجساد، ودمار أماكن السكن ومصادر الرزق، وتبعات اللجوء في بلدان الشتات. وفي المقابل، لم يكن ثمّة شيء يخفف من تطلّع السوري إلى الانعتاق، والتحرّر، والخلاص من واقع لا يطاق، والرغبة في الوصول إلى فضاءات جديدة، والحلم في بناء صروح الحرية ومقامات تشييدها.

إذاً، يأتي مرور 13 عاماً على الثورة، ليُشكل مناسبة للحديث عن تضحيات قدمها الإنسان البسيط، العادي، أو عالم الثورة، إلى تامل كيفيات الولوج في فضاءات المواجهة والمحايثة، تلك التي تمنح الإبداع وجوداً ومعنى، حين تخلّى الإنسان السوري عما كانت تعجّ به ذاكرته الموروثة من كل برائن النظام وشخصناته ورموزه، كي يدخل عالماً مختلفاً ومغايراً عن السائد، حيث تشكل مفاهيم الثورة وشخصياتها المفهومية، بالاستعانة مما اجترحه الفيلسوف جيل دولوز، كليات غير متراصة وغير متطابقة، بكل تشظّيها، لكنها تتراصف فيما بينها، كي تبني مقاماً لإنسان جديد، وشعب جديد، عبر انسيابيّتها وانشيالاتها على مسطح المفاهيم، الذي لا يطابق مقامها، ذلك أن الثورة تحضر دوماً بوصفها عملية هدم وبناء في الوقت نفسه، فيما تشبه مفاهيمها موجات متعدّدة، تعلو وتهبط، ويمثّل مقام معاشتها الموجة الوحيدة، البارزة، التي تلفّها وتنشرها على السطح.

ارتبطت شخصيات الثورة السورية بالمحتجين الذين خرجوا إلى ميادين التظاهر، وتحوّل ذلك الإنسان المقموع إلى بطل مفهومي في حدث الثورة، عندما ظهر فاعلاً في حراك معظم مناطق سورية ومدنها، وتشكّلت شخصيته الجديدة في فعاليات الحراك الاحتجاجي السلمي ومشهدياته التي لا تزال ماثلة في الأذهان، لكن نظام الأسد أنهاها عبر ارتكاب المجازر علناً، فيما اكتفى العالم بمشاهدة وقائع تلك المجازر، بما فيها مجزرة الكيماوي في غوطتي دمشق، وفي سواها من المجازر، التي تنقلت على كامل الأرض السورية. وارتبطت الثورة بالمشاهد اليومية لجثامين الضحايا المحمولين على الأكتاف، ولم يسلم خلالها المشيّعون من أعمال القتل، بل كانت أجهزة النظام وقواته تستهدفهم إلى الدوام، وتحوّلوا في أكثر من موقع إلى ضحايا، لتتحوّل مواكب التشييع إلى حدثٍ رمزي، يرتقي إلى مقام جديد للثورة، كونه ارتبط بما لازم حدثها التاريخي، ونتجت عنه مركبات ودلالات، رسمت معنىً جديداً للتضحية، بوصفها ثمن رفض الإذلال والمهانة والخنوع. لذلك لم يكن مصادفة أن يطالب المحتجون السوريون، الذين خرجوا منذ بداية الثورة، باسترجاع كرامتهم المهدورة، وتجسّد ذلك في شعار الثورة التأسيسي «الشعب السوري ما بينذلّ»، حين خرجوا في أول تظاهرة عفوية، ملأت ساحة «الحريقة» في قلب دمشق التجاري في 17 فبراير/ شباط 2011، ثم أخذ هذا الشعار صيغة جديدة، جسّدتها عبارة «الموت.. ولا المذلة».

لا تزال شخصية المحتجّ حيّة بعد مرور 13 عاماً على الثورة، لأنها تحوّلت إلى شخصية مفهومية فيها، بوصفها تمثل ذلك الإنسان الذي واجه جيش النظام وأجهزة أمنه وشبّيحته ليس من أجل الموت، ولا حبّاً به، بل من أجل حياة تخلو من الاستبداد، ينال فيها حرّيته وحقوقه، ويمكنه تحقيق تطلعاته وتطلعات من حوله في بناء وطن جديد. وإن كانت ثمّة علاقة بين المحتج السوري وسلوكه الحياتي، وبين الثورة التي خرج من أجلها، فإنها لم تأخذ شكل علاقة غيبية، إلا حين ترك المجتمع الدولي السوريين يواجهون الموت وحدهم على يد قوات النظام، لأن الأنظمة المهيمنة على المجتمع الدولي تبني سياساتها على أساس مصالح النخب الحاكمة والمهيمنة على صنع القرار فيها، وليس على أساس مصالح شعوبها، التي ناصر سوادُها الأعظم ثورة السوريين. ولعل انتكاس الثورة، وتحوّلها إلى حالة كامنة، يفعل عوامل عديدة، أفضى إلى عدم قدرتها على الانتقال إلى مرحلة القوة والفعل، ومع ذلك، لا تزال تنتظر لحظة انبلاج جديد.

(كاتب سوري في إسطنبول)

> لعل انتكاس الثورة السورية، وتحوّلها إلى حالة كامنة، بفعل عوامل عديدة، أفضى إلى عدم قدرتها على الانتقال إلى مرحلة القوة والفعل

أجواء رمضانية في حلب (فرانس برس)

تركيا والعراق وتعقيدات العلاقات الجديدة

محمود علوش

عقد في 14 مارس/ آذار الجاري اجتماع أمني في بغداد بين مسؤولين عراقيين وأتراك، بحضور وزيري خارجية البلدين، هو الثاني بعد اجتماع مماثل في أنقرة في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. تركز الاجتماع حول مشروع تعاون محتمل في العملية العسكرية الكبيرة التي تنوي أنقرة شنها ضد حزب العمّال الكردستاني المحظور في شمال العراق بهدف إقامة منطقة عازلة على الحدود بحلول الصيف، فيما كان الاجتماع الأول قد أكد تصميم البلدين على التعاون في مكافحة الإرهاب، فإن اجتماع بغداد رسم خريطة طريق واضحة لهذا التعاون، بتصنيف مجلس الأمن القومي العراقي «العمّال الكردستاني» منظمة محظورة وتكثيف العمل الثنائي على إبرام مذكرة تفاهم لإيجاد إطار هيكلي في مختلف مجالات العلاقات وإنشاء آليات اتصال منتظمة في مجالات متعدّدة، بينها مكافحة الإرهاب. لن يؤدّي التعاون في هذا المجال فحسب إلى تشكيل ديناميكيات جديدة في الصراع التركي مع «العمّال الكردستاني»، بل سيُعيد تشكيل العلاقات التركية العراقية على نطاق أوسع. علاوة على أن هذا التعاون سيُمهد الطريق لإبرام اتفاقية أمنية بين البلدين على غرار تلك التي أبرمتها بغداد مع طهران سابقاً، فإن البُعد الاقتصادي المتمثل بمشروع طريق التنمية وملفي الطاقة والمياه يُعطي التقارب التركي العراقي أبعاداً استراتيجية تتجاوز ملفّ الإرهاب. وستكون زيارة الرئيس أردوغان إلى العراق تتويجاً للوضع الجديد في العلاقات، مع الأخذ بالاعتبار التأثيرات السلبية للعمليات العسكرية التركية في شمال العراق على العلاقات الثنائية، فإن أنقرة وبغداد بدأتا تُدركان على نحو متزايد الحاجة إلى التعاون في مكافحة الإرهاب كبوابة لإيجاد وضع جديد شامل في العلاقات. وعلى الرغم من أن المساهمة العراقية المحتملة في العملية التركية المرتقبة لن تتجاوز حدود التنسيق الاستخباراتي، إلّا أن أهميتها في أنها ستُضفي مشروعية عراقية على التحرّك التركي. وحتى لو نجحت العملية في إخراج مسلحي حزب العمّال الكردستاني من منطقة على طول الشريط الحدودي بعمق 30 إلى 40 كيلومتراً، فإن من غير المتصوّر أن تؤدّي إلى القضاء الكامل على وجود التنظيم في المنطقة. في ضوء ذلك، أهمية الاتفاقية الأمنية المحتملة بين تركيا والعراق أنها ستُتيح للبلدين التعاون في المستقبل لضمان منع التنظيم من الانتشار مُجدداً في المناطق الحدودية مع تركيا.

> يزيد التعاون المحتمل بين أنقرة وبغداد وأربيل تقويض نشاط «العمّال الكردستاني»

مع ذلك، تعقيدان رئيسان يواجهان مساعي تركيا والعراق إلى بناء شراكة استراتيجية لن تكون أقل تأثيراً من الحوافز التي تدفعهما إلى ذلك. أولاً، من غير الواضح كيف سيتعامل البلدان مع مستقبل الوجود العسكري التركي في شمال العراق، لكن أنقرة لن تتخلى عن هذا الوجود في المستقبل المنظور، وقبل إزالة تهديد حزب العمّال نهائياً. كما أن حقيقة أن قوات البيشمركة وحرس الحدود العراقي لن يكون بمقدورهما ملء أي فراغ ينجم عن انسحاب تركي من المنطقة، تلعب دوراً أساسياً في تشكيل الاستراتيجية التركية في شمال العراق. وهنا تبرز إشكالية الطبيعة المعقّدة التي تحكم العلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان العراق، عامل تعقيد آخر بهذا الخصوص. والافتراض السائد أن إبرام اتفاقية أمنية بين تركيا والعراق سيعالج على مراحل ملفّ الوجود العسكري التركي، كما سيضع إطاراً قانونياً يُنظّم التدخل العسكري التركي على المدى البعيد.

على الرغم من أن تركيا تشن منذ عقود عمليات عسكرية ضد التنظيم، ولديها قواعد عسكرية في المنطقة، إلّا أن عملياتها ووجودها العسكري غالباً ما تسبّبا بتوترات سياسية مع بغداد. وحقيقة أن هذه العمليات، وعلى الرغم من أنّها قوضت، إلى حد كبير، قدرة «العمّال الكردستاني» إلا أنها لم تتمكّن من إزالة تهديده بالكامل، تجعل التعاون مع العراق خياراً ملائماً إذا ما أرادت أنقرة أن تكون أكثر فعالية في حربها على الإرهاب. ومن هذا المنظور، ينبغي مقاربة النشاط المكثف للدبلوماسية التركية مع بغداد وأربيل أخيراً، والذي تسعى تركيا منه إلى إيجاد بيئة سياسية مناسبة للتعاون العسكري الثلاثي. ومع أن أنقرة وأربيل تتعاونان منذ فترة طويلة في مكافحة الحزب، حيث لم يعد للتنظيم وجود فعلي في المناطق التي يُديرها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في أربيل ودهوك، إلّا أن التنظيم عزّز وجوده في المناطق التي يُديرها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، والذي يعتمد على بغداد في منافسته مع «الاتحاد الديمقراطي الكردستاني». لذلك، لن يزيد التعاون المحتمل بين أنقرة وبغداد وأربيل فحسب من قدرة تركيا على تقويض نشاط «العمّال الكردستاني»، بل يضغط أيضاً على «الاتحاد الوطني الكردستاني» للتخلي عن علاقته بحزب العمال وإلا فسيواجه خطر العزلة.

(كاتب لبناني)

انتصارات عربية

اسامة الرشيدي

يستمرّ العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزّة، مع خذلان رسمي عربي غير مسبوق، لم ينعكس فقط في عدم الضغط العملي لمحاولة إنهاء العدوان، بل تمثل أيضاً في أشكال أخرى أكثر فجاجة وفجوراً، مثل التحريض على المقاومة، وابتزازها بالمآسي الجارية في القطاع، لإجبارها على تقديم تنازلات، والتربح من محاولة الغزّيين الخروج من القطاع، عبر فرض رسوم باهظة عليهم، إلى درجة أجبرت عديدين منهم على إطلاق حملات إلكترونية، تطالب بالتبرّع لهم، لمساعدتهم على الخروج، أو مساعدة ذويهم على السفر.

وأخيراً، جاءت مشاهد إنزال المساعدات جوّاً، ويمكن النظر إليها من ثلاث زوايا: أنها لا تسمن ولا تغني من جوع، فلا تلبّي أدنى متطلبات سكان القطاع الغذائية والدوائية. وأنها تجعل وجه الاحتلال القبيح، وتساعده على التبجح والزعم أنه لا يحاصر قطاع غزّة ولا يجوّع سكّانه، بدليل أنه يسمح لهذه الدول بإسقاط المساعدات، ما يؤدّي إلى إفلات الاحتلال من المحاسبة الدولية. وأخيراً، تضمّنت طريقة إنزال المساعدات عدة أخطاء وسوءا في التنفيذ، مثل إلقائها في البحر حتى تكون وجبات للأسماك! أو إلقائها بطريقة خاطئة، تسبّبت في استشهاد وإصابة عدد من المواطنين. كما أن الاحتلال يقصف أماكن إنزال هذه المساعدات بعد توجّه المواطنين في شمال القطاع إليها مباشرة. تحوّل التضامن إلى شيءٍ أشبه بالطقوس الفلكلورية، مثل رفع أحد المطربين علم فلسطين في أثناء إحدى حفلاته! والاحتفاء بمتضامنين آخرين، مثل بائع البرتقال في مصر، وهو إن كان تضامناً محمود، إلّا أن مواقع التواصل تفاعلت معه بطريقة مقيتة، فانقلبت تبرّعات لدعم البائع، بدلاً من توجيهها إلى سكان غزة. كما جرى الاحتفاء بعبارات قالها بعض المقاومين الأبطال، أو مشاهد أيقونية لهم، حتى أن واحدةً من تلك العبارات تحوّلت إلى مصدر لاستطراف عديدين ممن يطلقون على أنفسهم «ضنّاع محتوى» و«مؤثّرين» عرب، قبل أن يستشهد قائل تلك العبارة في ما بعد. حتى المؤثرين الذين تكلموا في البداية عما يحدُث أثروا السلامة وصمتوا تماماً بعد ذلك، معتقدين أن تسجيل الموقف مرّة واحدة يكفي، بينما تشهد شوارع المدن الغربية مظاهرات وتحرّكات مساندة للقضية الفلسطينية، لم تعد مدن عربية عديدة أي أنشطة مماثلة لها، في مؤشّر فاضح لحال الأمة العربية الراهن.

امتدّت الانتصارات العربية الوهمية إلى أروقة المحاكم، بعد محاولة عرب عديدين ربط أنفسهم بالدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية. وجدنا بعض وسائل الإعلام العربية تزعم أن مجرّد تقديم مرافعات أمام المحكمة هو مشاركة لجنوب أفريقيا في دعواها، رغم أن هذا مخالفٌ تماماً للحقيقة، لأن هذه المرافعات شكّلت جزءاً من رأي استشاري طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2022، بشأن آثار الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. تزيد هذه المعارك التافهة وإعلان الانتصار فيها مشاعر شتى، لكن المؤكد أنها تزيد إحساس الغزّيين بالخذلان الذي تعرّضوا، وما زالوا يتعرّضون له، من إخوة اللغة والدين، ولا تبرئ أحداً من مسؤوليته عما يجري. لا يخلو الأمر بالطبع من بعض انتصارات وجهود مشكورة ومقدّرة، مثل المقاطعة التي كبّدت شركات كبرى خسائر جسيمة، وبعض الحملات الشعبية التي استطاعت اختراق الحصار وإيصال مساعدات إلى أهالي غزّة، لكن ذلك يبقى أقلّ بكثير من المطلوب، فلا انتصارات الحقيقية أشكال مختلفة، أبرزها، بالطبع، وقف العدوان وفتح المعابر المغلقة، ورفع الحصار، وإطلاق سراح الأسرى، وعلاج الجرحى، وإعادة الإعمار، فضلاً عن وقف الجسر البرّي «العربي»، الذي يمدّ إسرائيل بالغذاء. أما الانتصار الأكبر الذي يمكن تحقيقه، فهو انتزاع الحرية للشعوب العربية، فإسرائيل لم تكن لتجرؤ على ما أقدمت عليه في غزّة لو كانت الشعوب تتمتع بحريتها، ولنا في عدوان عام 2012 خير دليل، إذ انتهى بعد ثمانية أيام، عندما كانت مصر حرة، يحكمها رئيس منتخب. ولذلك، يمكن القول إن الاستبداد هو الجريمة الكبرى التي يجب القضاء عليها، وحينها يمكن القول إن العد التنازلي لإسرائيل قد بدأ.

(كاتب مصري)

أوروبا في طريقها إلى فقدان وزنها ومصداقيّتها

صلاح الدين الجورشي

حريان أفقدتا أوروبا توازنها، وأظهرتا حجم العجز الذي تعانيه في مجال القوة العسكرية التي كانت تفتخر بها في وقت سابق. وثانياً، خيانتها المبادئ التي ساهمت في إنتاجها وتصديرها حتى أصبحت منظومة كونية.

تعاقب الحدثان قبل أن يتزامنا في التوقيت وفي الاستمرارية. الأول الحرب الروسية الأوكرانية، بدا المشهد وكأنه اعتداء روسيا على دولةٍ جارة. ولكن ما تبيّن، مع تطوّر الأحداث، أن أميركا وبقية دول حلف الناتو شجّعا الفريق الحاكم في كييف على مناوشة الجار الروسي، ظنّاً منهم أن الرئيس الروسي بوتين الذي أصبح يشكّل عقبةً جدّيةً أمام المعسكر الغربي بقيادة واشنطن الذي يريد أن تبقى له حصّة الأسد في مختلف مجالات القوّة والثروة. هكذا توقّعت قيادات «الناتو» أن الحرب ستكون نزهة قصيرة، فإذا بالمؤشّرات تؤكّد خلاف ذلك. يقرّ عديد الخبراء الأوروبيين بأن كل الأهداف التي وضعها حلف الناتو فشلت، وأن حساباته سقطت في الماء. أصبح بوتين أقوى مما كان. لم تتراجع القوة الروسية التي حاول الغرب أن يدمّرها، وإنما على العكس من ذلك تعزّزت هذه القوة، خصوصاً على الصعيدين العسكري والاقتصادي. وبدا الجميع يتأكّدون من أن «الناتو» لم يعد قادراً على مواصلة الحرب، وخصوصاً أن أميركا اقتنعت بأنه لا جدوى من الاستمرار في تمويل هذه المعركة الخاسرة. وهو ما من شأنه أن يضع الحكومات الأوروبية في مأزق تاريخيّ قد يكون غير مسبوق. تشنّ الحرب الثانية إسرائيل ضد غزّة. في البداية، هبّ قادة أوروبا للاصطفاف مرّة أخرى وراء، دولة الاحتلال، وتوجّه عديدون منهم نحو

تونس تتّجه شرقاً

أنور الجمعاوي

منذ قيام دولة الاستقلال في تونس (1956)، واعتماد النظام الجمهوري (1957)، حرصت سلطات هذه الدولة على توطيد علاقاتها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والعسكرية، بالغرب، ممثلا في أوروبا والولايات المتحدة. وتجلّى ذلك من خلال زيارة الرئيس/ المؤسّس الحبيب بورقيبة لواشنطن ولقائه الرئيس الراحل جون كنيدي (3 . 5 مايو/ أيار 1961)، وحديثه معه بشأن سبل تطوير التعاون الاقتصادي بيْن البلدين. كما كانت للنظام البورقيبي ارتباطاتٌ وثيقة بفرنسا، فقد ظلّت هذه عقوداً الشريك التجاري الأوّل لتونس. وتأثّر مؤسّس الجمهورية الأولى بنظامها الليبرالي، وحافظ على مصالحها الحيوية في البلاد، حتّى أنّ عمدة باريس برتران ديلانوي دشّن نصبا تذكاريا للزعيم التونسي الراحل في الدائرة السابعة بباريس (2013/03/20). ولمْ يجِد خلفه زين العابدين بن علي عن هذا النهج، فهو خرّيج المدرسة العسكرية الفرنسية، وكان مواليا لواشنطن وتلميذا نجيبا للبنك الدولي، وتوطّدت خلال حكمه علاقات النظام بأوروبا مع إبرام اتفاقية شراكة بيْن تونس والاتحاد الأوروبي (1995). في المقابل، كانت علاقة بن علي وسلفه بالمعسكر الشرقي عموما، وبالاتحاد السوفييتي خصوصا، باهتةً قبْل سقوط جدار برلين (1989) وبعده. وإبّان ثورة 2011، استفادت تونس من أموال الريع الديمقراطي، ومن مساعدات مادّية، ولوجستية، وعسكرية مهمّة، صدرت أساسا عن محور «الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، تركيا، قطر»، وأبرمت تونس اتفاقيات تعاون اقتصادي وعسكري مع تلك الأطراف، وظلّت علاقتها بروسيا باردة.

مع صعود قيس سعيّد إلى كرسي رئاسة الجمهورية، وقيام ما يُعرف بمسار 25 يوليو/ تموز (2021) آلت علاقة تونس بذلك المحور إلى الجفاء نسبيّاً، واتجهت السياسة الخارجية التونسية إلى تعزيز علاقاتها سياسيا واقتصاديا بدول الشرق (روسيا، الصين، إندونيسيا، سورية، مصر، إيران). لذلك من المهمّ البحث في تجلّيات توجّه تونس شرقاً وخلفياته، ومدى نجاعته في حلحلة أزمات البلاد المتعدّدة.

سياسيا، بدت علامات التوجّه شرقا واضحة من خلال مبادرة الرئيس قيس سعيّد بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع سورية التي ظلّت مقطوعة منذ اندلاع الثورة السورية ضدّ نظام بشّار الأسد، وتنظيم تونس مؤتمر أصدقاء سورية (2012). واستقبل سعيّد وزير الخارجية السوري فيصل المقداد في قصر قرطاج (2023/04/18)، وأثنى الأخير على «القرارات الجريئة والشجاعة التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد»، في إشارة إلى التدابير الرئاسية بعد حركة «25 يوليو». وفي السياق نفسه، تعزّزت علاقات تونس بجمهورية إيران الإسلامية، وتأكّد ذلك بلقاء سعيّد الرئيس إبراهيم رئيسي في القمّة السابعة لمنتدى الدول المصدّرة للغاز بالجزائر (2024/03/02). وأعرب الطرفان عن وجود إرادة حقيقية لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتبادل التجارب والخبرات والزيارات الرئاسية بين البلدين. كما سبق أن أدّى سعيّد زيارة رسمية إلى مصر تلبية لدعوة من الرئيس عبد الفتاح السيسي. وتوطّدت وتيرة التنسيق الدبلوماسي والسياسي بين الجانبين إثر تلك الزيارة، وتأكّد ذلك بعد 25 يوليو/ تموز 2021. ولكنّ التوجّه شرقاً اكتسى أهمّية معتبرة بتعزيز تونس علاقاتها بدول كبرى. ففي 21 ديسمبر/ كانون الأول 2023، استقبل الرئيس التونسي بقصر قرطاج وزيرة الخارجية الإندونيسية ريتنو مرصودي، التي عبّرت عن «ارتياح بلادها لمستوى علاقات التعاون والتشاور والتنسيق التي تجمعها بتونس». في اليوم نفسه، استقبل قيس سعيّد وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف، حيث بحثا تعزيز العلاقات بين البلدين في عدّة مجالات. فيما أدّى وزير الشؤون الخارجيّة الصيني وانغ يي زيارة إلى تونس بين يومي 14 و16 يناير/ كانون الثاني 2024، التقى خلالها وزير الشؤون الخارجيّة التونسي والرئيس سعيّد، وصرّح «نحن ندعم بقوة الرئيس قيس سعيّد ممثلاً وقائداً للشعب التونسي... ونؤيّد تعزيز الإصلاحات الداخلية ودفع الوعي القومي»، مؤكّداً على دعم سيادة تونس واستقلالية قرارها، رافضا التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بذريعة حقوق الإنسان والديمقراطية. وسبق أن التقى الرئيس التونسي قيس سعيّد مع نظيره الصيني شي جين بينغ، في 9 ديسمبر/ كانون الأول 2022 في الرياض بمناسبة انعقاد القمة العربية الصينية وجرى التأكيد على اكتشاف فرص تعاون جديدة للشراكة بين الصين وتونس في مجالات متعدّدة.

واللافت أنّ دول الشرق المذكورة تعتمد نظام حكم مركزياً يمنح رئيس الدولة نفوذاً واسعاً. لذلك لم تُبد اعتراضاً على سياسات قيس سعيّد الأحادية، وعلى استبداله النظام البرلماني المعدّل بنظام رئاسي مطلق، وتجميعه كلّ السلطات بيده، على خلاف معظم البلدان الغربية التي أبدت تحفظات واسعة على مسار 25 يوليو ومخرجاته، خصوصاً ما تعلّق بتفكيك دعائم التجربة الديمقراطية، وتراجع الحريات، واعتقال رموز في الأحزاب السياسية في تونس.

واقتصاديا، تجلّى النزوع نحو الشرق من خلال تكثيف الدبلوماسية الاقتصادية التونسية اتصالاتها مع روسيا والصين، خصوصا بعد أزمة كوفيد 19، والحرب الروسية على أوكرانيا، وارتفاع أسعار الطاقة، وندرة إمدادات الحبوب. وأشار الوزير سيرغي لافروف إلى أنّ حجم التبادل التجاري بين روسيا وتونس يقدّر بنحو 1,5 مليار دولار. وارتفع حجم الصادرات من روسيا إلى تونس وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2023 بنسبة 3,67% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022. وأهمّ المنتجات الرئيسية التي تصدّرها موسكو إلى تونس هي النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والحبوب والأسمدة، واستوردت البلاد 412 ألف طن من الحبوب من روسيا خلال النصف الثاني من سنة 2023، ونحو 77 ألف برميل من الديزل الروسي يوميا في فبراير/ شباط 2023. ودلّ ذلك على تنامي الحضور الروسي في السوق التونسية، ومكّن البلاد من التخفيف، ولو نسبياً، من أزمة نقص موادّ استهلاكية، حيوية، في مقدّمتها القمح والبنزين. وفي مستوى تعزيز العلاقات مع الصين، انضمّت تونس إلى مبادرة الحزام والطريق سنة 2018، وتمّ توقيع مذكرة اتفاق بين البلدين يقضي بإنجاز مشاريع تنموية صينية في تونس، وافتتحت منظمة طريق الحرير للتعاون الثقافي والاقتصادي الدولي الصينية (سيكو)، مكتباً لها في تونس (سيكو تونس)، هو الأول في أفريقيا، وذلك لإدراك الصين أهمّية الموقع الاستراتيجي لتونس باعتبارها بوّابة مفتوحة على أفريقيا، ونافذة إلى أوروبا. وتعدّ الصين ثالث أكبر مصدّر للسلع الاستهلاكية إلى تونس منذ سنة 2021، حيث بلغت قيمة الصادرات السنوية في ذلك العام 2,2 مليار دولار. ودشّن وزير الخارجية الصيني أخيرا الأكاديمية الدبلوماسية الدولية بتونس التي موّلتها الحكومة الصينية بكلفة قدْرها 69,29 مليون دولار. وفازت شركات صينية بجُلّ المناقصات التي طرحتها تونس في مجال البنية التحتية والأشغال العامة، لقدرتها على تقديم عروض مالية وفنّية مغرية وتنفيذ مشاريع بكلفة أقلّ من الدول الأوروبية. ومن بين المشاريع المسندة إليها أشغال المستشفى الجامعي في صفاقس والمركز الشبابي والرياضي في بن عروس، وتحديث قناة لمياه الري في الوطن القبلي، وبناء الجسر الرئيسي الرابط بين الطريق السيارة a4 ومدينة بنزرت.

> المرجّح، بحسب مراقبين، أنّ تونس لا يمكن أن تذهب بعيداً في اقترابها من الصين وروسيا، ولا يمكن أن تتوصّل إلى تحقيق شراكة شاملة متوازنة معهما

> تحتاج تونس إلى عقل سياسي رشيد، يتخفّف من هواجس الأيديولوجيا والاندفاع الانفعالي نحو الشرق أو الغرب، ويتعامل مع الأمور من منظورٍ براغماتي

ويمكن عمليّاً تفسير هذه الانعطافة الرسمية التونسية نحو الشرق بعدّة أسباب، منها وجود خلاف بين تونس وشركائها الغربيين في خصوص تقييم عشرية الانتقال الديمقراطي والتدابير التي أقدم عليها سعيّد بعد 2021/07/25. ففي وقتٍ يعتبر فيه النظام الحاكم تلك التدابير خطوات إصلاحية، تنظر إليها أطراف غربية بريبة، وتعتبرها تقويضا للتجربة الديمقراطية، وتخشى من انحدار تونس نحو نظام سلطوي، شمولي، مطلق. وقد ألقت الفجوة السياسية بيْن الجانبين بظلالها على المسار الاقتصادي، فتعطّلت مفاوضات تونس مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 1,9 مليار دولار، وتعثّر تطبيق محامل مذكّرة التفاهم مع الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الهجرة غير النظامية. لذلك ناورت تونس بالاتجاه شرقا، نحو روسيا والصين لتبعث برسائل إلى الجهات المانحة الغربية مفادها قدرتها على تنويع شراكاتها وتوفير بدائل مالية خارج دائرتي الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

ولكنّ المرجّح، بحسب مراقبين، أنّ تونس لا يمكن أن تذهب بعيداً في اقترابها من الصين وروسيا، ولا يمكن أن تتوصّل إلى تحقيق شراكة شاملة متوازنة معهما، ذلك أنّ الاقتصاد الروسي استنزفته الحرب في سورية وأوكرانيا، كما أنّ الصين لا تتجاوز في تعاملها مع تونس حدود إبرام اتفاقيات ثنائية لتشييد منشآت عمومية، ولا تخطى ذلك إلى تقديم قروض مجزيةٍ لتونس كما فعل صندوق النقد سابقا، وليست في وارد بعث مشاريع استثمارية تشغيليّة كبرى في البلاد، على خلاف أوروبا التي بعثت في تونس ما يزيد عن ثلاثة آلاف شركة توفّر أكثر من 315 ألف وظيفة، وتقدّر استثماراتها بـ49% من مجموع الاستثمارات الأجنبية بالبلاد. يضاف إلى ذلك أنّ عامل الجغرافيا والجوار الاستراتيجي يرجّحان فرضية تعزيز تونس شراكتها مع أوروبا.

ختاما، تحتاج تونس إلى عقل سياسي رشيد، يتخفّف من هواجس الأيديولوجيا والاندفاع الانفعالي نحو الشرق أو الغرب، ويتعامل مع الأمور من منظورٍ براغماتي، واقعي، يأخذ في الاعتبار مصالح تونس على المدى البعيد. ويركّز على إعادة ترتيب الداخل، وتحقيق وفاق وطني، وبلورة منوال اقتصادي إنتاجي يعزّز فرص البلاد في الانخراط في شراكاتٍ بيْنية، ترابُحية، مثمرة، ومتكافئة.

(أستاذ جامعي تونسي)

الفلسطينيون في سورية تحت عُسف الأسد

سميّة الحداد

توزّع الفلسطينيون بعد 1948، عام النكبة الفلسطينية، بين دول الشتات وما زالوا، وكان على من بقي منهم في أرضهم أن يُكابدوا من بطش الكيان الصهيوني وحملاته العسكرية العنيفة، وأكثرها ضراوة ما يشهده قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول. وفي الأثناء، هناك الفلسطينيون الذين عانوا من بطش نظام الأسد في سورية، حتى نكاد نحتار إن كان خروجهم من فلسطين إلى سورية درءاً لهم أم ابتلاء. ومن المفارقات الصعبة على النفس أن سورية شهدت، في الثلاثة عشر عاماً الماضية، ما تذكّر به، إلى حدّ ما، مشاهد المجازر والدمار وانتشال الضحايا وقصف دور العبادة والمدارس وغيرها من الأبنية الخدمية والمنازل والبنى التحتية، والمداهمات والاعتقال والنزوح والجوع في قطاع غزة. ومن ذلك مثلا، جاءت مجزرة الطحين قرب دوار النابلسي في شمال قطاع غزّة في الـ29 من الشهر الماضي (فبراير/ شباط) لتعيد إلى ذاكرتنا مجزرة ساحة الريجة في مخيّم اليرموك في دمشق، التي ارتكبتها قوات القيادة العامة الفلسطينية المدعومة من النظام السوري بحقّ أهالي المخيم في 23 آذار/ مارس 2014، وإن لم يكن عدد الضحايا كما في مجزرة الطحين، إلا أنها اعتمدت المبدأ غير الإنساني نفسه باستغلال حاجة المدنيين الجوعى المحاصرين للمساعدات الإنسانية لقتلهم.

وللتذكير، استقرّ الفلسطينيون الذين هربوا إلى سورية ولبنان خصوصاً في مجتمعاتٍ شبه مغلقة، ففي سورية، ورغم حصولهم على الحقوق المدنية كالمواطنين السوريين، تمركزوا إما داخل أحياء أطلق عليها اسم حي المخيم في مدن عدة كحمص وحماة ودرعا، أو في مخيمات كمخيمي اليرموك والسبينة في دمشق ومخيم النيرب في حلب ومخيم الرمل في اللاذقية وغيرها. ولم يختلف الأمر كثيراً في لبنان، حيث مخيّمات برج البراجنة ومار إلياس في بيروت وعين الحلوة في صيدا ونهر البارد في طرابلس وغيرها، إلا أن الفلسطينيين في لبنان لم يحصلوا على الحقوق المدنية والاجتماعية. ومعروفٌ أن لبنان خضع لسيطرة نظام حافظ الأسد وانتشرت قواته في أراضيه بحجّة إنهاء الحرب الأهلية، عبر شن عمليات عسكرية ضد المليشيات الفلسطينية واليسارية، وبقيت هذه القوات منذ يناير/ كانون الثاني 1976 حتى إبريل/ نيسان 2005، وأحكمت قبضتها على مفاصل الدولة، وباتت سلطة الأمر الواقع فيه، ما يحمّلها مسؤولية كل الانتهاكات المرتكبة في لبنان خلال فترة وجودها.

ارتكبت القوات الإسرائيلية وعناصر من حزب الكتائب، في فترة الوصاية السورية على لبنان، مجزرة مخيم صبرا وشاتيلا في سبتمبر/ أيلول 1982، بعد حصار استمر ثلاثة أشهر بحجة القضاء على مقاتلين فلسطينيين داخله، وبهدف الضغط على الفلسطينيين لمغادرة لبنان، اقتحمت هذه القوات المخيم الذي كان خالياً من المقاتلين، وقتلت قرابة ثلاثة آلاف مدني وفق منظمّات حقوقية فلسطينية، جرى قتلهم بالأسلحة البيضاء والرصاص. ومن لم يسمع بمجزرة مخيم تل الزعتر التي شاركت فيها قوات النظام السوري في 1976، وتعدّ الأكبر التي ارتكبتها هذه القوات بحق الفلسطينيين في أكبر مخيم لهم في لبنان في ذلك الوقت، فقد خضع المخيم الذي تبلغ مساحته قرابة كيلومتر مربع ويقطنه قرابة 35 ألفاً (نحو ثلثهم لبنانيون) لحصار من قوات اليمين المسيحي، بدعم من قوات النظام السوري، مدة 52 يوماً مع قطع للمياه والكهرباء ومنع دخول الغذاء، ما أنهك أهالي المخيم من الجوع والعطش، إضافة إلى تعرّضه للقصف من قوات النظام التي شاركت أيضاً في اقتحام المخيم وارتكاب المجازر في 12 أغسطس/ آب 1976، وتفيد إحصائيات بأن نحو أربعة آلاف مدني لقوا حتفهم، وتهجّر من بقي من أهالي المخيّم إلى مناطق مختلفة.

ارتكبت القوات السورية في لبنان انتهاكات جمّة بحق اللبنانيين من مجازر وخطف على الهوية وقمع للحريات وإخفاء قسري لمئات ما زالوا مجهولي المصير وتشريد قسري، وكذلك كان حال الفلسطينيين هناك. ولا يمكن إغفال تعرّض بعض المخيمات للقصف من قوات النظام السوري في بداية تدخلها، كمخيمات عين الحلوة وشاتيلا والمية مية. كما قضت الحرب الأهلية على ثلاثة مخيمات، وهي النبطية (جنوب لبنان، دمّره الطيران الإسرائيلي عام 1974)، ومخيما تل الزعتر وجسر الباشا المتجاوران (في العاصمة بيروت، دمّرته القوات المارونية بدعم من قوات النظام السوري في يونيو/ حزيران 1976). عانى الفلسطينيون في سورية ما عاناه السوريون من دون تمييز لهم عن سواهم، فحي المخيّم في حماة خضع للحصار في مجزّرة 1982، وموّرست بحقه انتهاكات على أشقائهم السوريين، فاعتقل من اعتقل وعذّب من عذّب وقتل من قتل وأخفي من أخفي. ولم تكن أحوال الفلسطينيين في عصر بشّار الأسد أفضل مما كانوا عليه في عصر أبيه، خصوصاً عقب اندلاع الحراك الشعبي في مارس/ آذار 2011، الذي انخرط معظمهم فيه بجميع نواحيه، حالهم كحال السوريين، فلقوا ما لقوه من قتل واعتقال وإخفاء وحصار وتجويع وتشريد وسلب للممتلكات، حتى إنه ظهرت لهم صور بين صور قيصر المسرّبة. من الضروري الإضاءة على بعض الأسماء البارزة من الفلسطينيين الذين اعتقلهم النظام السوري فقضوا تحت التعذيب، كالمصور نيراز مناد ومهندس البرمجيات باسل خرطبيل، أو اختفوا قسرياً كالصحافي مهند عمر والكاتب علي الشهابي، وهي السياسة نفسها التي اتبعها مع السوريين، وذلك باستهداف الطبقة المثقفة أو ذات التأثير البارز في المجتمع السوري باعتقالهم وتعذيبهم.

تعرّضت تجمّعات الفلسطينيين في سورية التي شارك قاطنوها في الحراك السوري لانتهاكات عدة، وكان مخيم اليرموك، وهو أكبر تجمّع للفلسطينيين، أكثرها تعرّضاً للانتهاكات، حيث ارتكب النظام وموالوه من الفصائل الفلسطينية انتهاكات واسعة فيها، أبرزها الحصار والمجازر، ومن ثم التشريد القسري لتحقيق التغيير الديمغرافي. وفي منتصف عام 2012، بدأت قوات النظام حصارها المخيّم، فكانت تحكم قبضتها عليه أحياناً فتغلق جميع مداخله وتفتح بعضها في أحيان أخرى، فكان انعدام الغذاء والماء والدواء أحد الأسلحة الأشدّ فتكاً بالفلسطينيين المحاصرين بالإضافة إلى عمليات القصف.

وأعلن في 23 مارس/ آذار 2014 عن وصول مساعدات إنسانية إلى المدنيين، ولدى تجمعهم في ساحة الريجة، قصفتهم قوات القيادة العامة الفلسطينية المدعومة من النظام السوري بقذيفة هاون أسفرت عن مقتل مدنيين عدة وإصابة عشرات. وفي منتصف 2015، أحكم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) سيطرته على المخيم، ما فاقم من أزمة الفلسطينيين الخاضعين للتضييق من كل من النظام السوري و«داعش»، واستمرّ الوضع على ما هو عليه حتى مايو/ أيار 2018، حين أعلن النظام عن سيطرته على المخيم عقب اتفاق تسوية أفضى بخروج الفلسطينيين إلى حيث يشاءون (إما مناطق سيطرة قوات النظام بعد إبرامهم لتسوية أو شمال غرب سورية)، وجرى نقل عناصر تنظيم داعش إلى السويداء، ليتعرض المخيم عقب ذلك إلى عمليات نهب وتدمير ممنهج.

تسبّبت العمليات العسكرية واتفاقات التشريد القسري في عموم سورية بنزوح آلاف الفلسطينيين من مخيّماتهم، كمخيم اليرموك وخان الشيح وحندرات، إلى شمال غرب سورية، إلى جانب الفلسطينيين المهجّرين عام 1948 الموجودين هناك من قبل، ويعتبر مخيّما دير البلوط والمحمدية المتجاوران في ريف حلب الأكثر اكتظاظاً بالفلسطينيين. يعاني المهجّرون الفلسطينيون، حالهم حال المهجّرين السوريين، من انخفاض حصص المساعدات الإنسانية وفرص العمل وغياب المرافق الخدمية، إضافة إلى الظروف المناخية القاسية صيفاً وشتاءً. لقد أجبرت الظروف القاسية في عموم سورية الفلسطينيين إلى السعي إلى الهجرة إلى أوروبا، وكانت معظم هذه المساعي عن طريق مراكب الموت، فلقي عشراتٌ منهم حتفهم غرقاً في البحر.

نظام الأسد الذي تغنّى بدعم الفلسطينيين في مقاومتهم للكيان الصهيوني وشجب مجزرة الطحين هو النظام نفسه الذي نكّل بالفلسطينيين وارتكب المجازر بحقهم، وربما لو علم الفلسطينيون ما سيصيبهم على يد الأسد «الشقيق» لآثروا البقاء في مجابهة الكيان الصهيوني العدو.

(ناشطة سورية في حقوق الإنسان)

> يعاني المهجّرون الفلسطينيون، حالهم حال المهجّرين السوريين، من انخفاض حصص المساعدات الإنسانية وفرص العمل وغياب المرافق الخدمية

> تعرّضت تجمّعات الفلسطينيين في سورية التي شارك قاطنوها في الحراك لانتهاكات عدة، وكان مخيم اليرموك، وهو أكبر تجمّع للفلسطينيين، أكثرها تعرّضاً للانتهاكات

رئيس التحرير حسام كنفاني ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ الرأي معن البياري ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads